الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/51/166
21 February 1997

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٩٤ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/51/602)]

٥١/١٦٦ - التكامل المالي العالمي وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ٥٠/٩١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، المعنون "التكامل المالي العالمي: التحديات والفرص المتاحة"، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٤٣ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن تعزيز التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز،

وإذ تعرب عن القلق لكون عدد من البلدان النامية قد أصبح، أثناء تحرير نظمه الاقتصادية والمالية الخارجية، أكثر عرضة للتقلبات السريعة في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في الأسواق المالية الدولية، وإذ تشدد على أهمية توفر مناخ مؤات للتدفقات المالية الخاصة، وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة، والأداء المناسب للأسواق على الصعيد الوطني في البلدان المعنية،

وإذ ترحب بالمبادرة التي اتخذتها مؤسسات بريتون وودز لمعالجة مسألة تقلب تدفقات رأس المال،

وإذ تشير إلى الفرع الثامن من المرفق الأول من قرار الجمعية العامة ٥٠/٢٢٧ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية الدولية وإلى قراراتها الأخرى ذات الصلة،

١ - تسلم بأن التقدم التكنولوجي قد قلل من تكاليف المعاملات المالية الدولية وزاد من سرعتها وبأنه نظرا إلى أن تحرير السياسات قد أدى إلى تيسير التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، فإن المؤسسات المالية أصبحت تضيف إلى حافظات استثماراتها، بصورة متزايدة، أصولا أجنبية، مما يمهد السبيل لظاهرة التكامل المالي العالمي؛

٢ - تؤكد أن التكامل المالي العالمي ينطوي على تحديات وفرص جديدة للمجتمع الدولي وينبغي له أن يشكل عنصرا بالغ الأهمية في الحوار بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز؛

٣ - تلاحظ أن عولمة الأسواق المالية يمكن أن تولد احتمالات جديدة بعدم الاستقرار، تشمل حدوث تقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتذبذب تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، مما يقتضي من جميع البلدان اتباع سياسات اقتصادية سليمة وإدراك الأثر الاقتصادي المترتب خارجيا على سياساتها المحلية؛

٤ - تؤكد أن سياسات الاقتصاد الكلي المحلية السليمة التي ينتهجها كل بلد تعزيزا لاستقرار الاقتصاد الكلي وللنمو تشكل عناصر أساسية لتحديد حجم تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، كما أن تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، حيثما اقتضى الأمر، وتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية يؤديان دورا هاما في تعزيز فعالية تلك السياسات؛

٥ - تؤكد أيضا أن القيام على الصعيد المتوسط الأجل بتنفيذ سياسات نقدية ومالية وهيكلية محلية سليمة، بما في ذلك كفالة وجود نظم مصرفية سليمة يعد شرطا أساسيا لتعزيز الاستقرار المالي واستقرار أسعار الصرف؛

٦ - تؤكد كذلك أن الحكومات والمؤسسات المالية الدولية عليها أن تسهم، كل في حدود قدرته، في تقليل مخاطر تقلبات تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وتعزيز الاستقرار في الأسواق المالية المحلية؛

٧ - تسلم بالتقدم المحرز في عملية تحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية في الأسواق المالية الدولية، ومن ذلك مثلا تحسين القدرات الإشرافية لدى صندوق النقد الدولي ومعاييره الموضوعة من أجل توفير المعلومات الاقتصادية والمالية للأسواق، وإنشاء آلية للتمويل في حالات الطوارئ؛

٨ - تسلم أيضا بالتقدم المحرز في عملية وضع ترتيبات جديدة للاقتراض، مما من شأنه أن يزيد بشكل فعلي الموارد المتاحة حاليا لدى صندوق النقد الدولي في إطار ترتيبات الاقتراض العامة، وأن يحسن قدرة الصندوق على مساعدة الأعضاء في الظروف التي قد يكون لها آثار على المنظومة؛

٩ - تشير إلى أنه يلزم في سياق التكامل المالي العالمي بذل مزيد من الجهود على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي؛

١٠ - تسلم بأن عددا من البلدان النامية استطاع الاستفادة من عولمة التمويل، وتلاحظ الحاجة إلى التوسع في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وإتاحة مزيد من فرص الوصول إلى تلك التدفقات بالنسبة للبلدان النامية، ومن ثم تلاحظ الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بمساعدة البلدان المنخفضة الدخل، لا سيما في أفريقيا، في جهودها الرامية إلى تهيئة البيئة المؤاتية اللازمة لاجتذاب مثل تلك التدفقات؛

١١ - تلاحظ أن عددا من البلدان النامية، من بينها معظم أقل البلدان نموا، لا سيما الأفريقية منها، لم يستفد من عولمة التمويل ولا يزال في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٢ - تسلم، في هذا السياق، بأن برامج الإقراض العادية لدى المؤسسات المتعددة الأطراف، والمبادرات الأخيرة الرامية إلى تعزيز ثقة الأسواق المالية، والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في عدة مجالات، من بينها تعزيز بناء القدرات اللازمة للإدارة المالية السليمة، تسهم في مساعدة البلدان المتلقية، لا سيما البلدان النامية، في الجهود الرامية إلى تحقيق التكيف والاستقرار من منطلق إفضاء تلك الجهود إلى عملية التنمية فيها؛

١٣ - ترحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٤٣ بشأن تعزيز التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز وتدعو إلى تنفيذه بالكامل؛

١٤ - تلاحظ أن التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ما برح يعزز على مستوى الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛

١٥ - ترى أن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز يستلزم اتباع نهج متكامل يشمل إقامة حوار أعمق في مجال السياسات العامة على المستوى الحكومي الدولي يتناول المجالات المتصلة بقضايا سياسات التنمية الدولية، مع مراعاة اختصاصات كل منهما؛

١٦ - تشدد على الحاجة إلى تشجيع التدفقات الخاصة إلى جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، مع تقليل مخاطر عدم الاستقرار؛

١٧ - تؤكد على ضرورة استكشاف سبل توسيع نطاق التعاون المعزز الملائم، والقيام حيثما يقتضي الأمر، بتنسيق سياسة اقتصادية كلية بين البلدان المعنية والسلطات والمؤسسات النقدية والمالية، بغية تعزيز ترتيبات التشاور الوقائية بين تلك المؤسسات، باعتبار ذلك وسيلة لتشجيع تهيئة بيئة مالية دولية مستقرة تفضي إلى النمو الاقتصادي، لا سيما في البلدان النامية، مع مراعاة احتياجات تلك البلدان النامية وكذلك الظروف التي قد يكون لها أثر كبير على النظام المالي الدولي؛

١٨ - تكرر تأكيد الحاجة إلى توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية؛

١٩ - ترحب بالخطوات التي اتخذها صندوق النقد الدولي وتسلم بالحاجة إلى اضطلاع الصندوق بدور محوري أكثر قوة في الإشراف على جميع البلدان بأسلوب متوازن؛

٢٠ - تعيد تأكيد هدف التشجيع على زيادة الشفافية والانفتاح، بما في ذلك زيادة مشاركة البلدان النامية في أعمال صندوق النقد الدولي، مع تضمين هذا الهدف من بين عناصر أخرى، قيام جميع أعضاء الصندوق بتقديم بيانات اقتصادية ومالية بشكل منتظم وفي الوقت المناسب؛

٢١ - ترحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يكون موضوع الجزء الرفيع المستوى من دورته لعام ١٩٩٧ "تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المالية - التدفقات المالية بما في ذلك تدفقات رؤوس الأموال؛ والاستثمار؛ والتجار"؛

٢٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٦
١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٦